E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1_ 13
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د إياد خلف حسين العنبر	14_35
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	36_53
4	اليمين السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د: حازم علي حمزة	54_69
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د عبير محمد عبد	70_90
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	91_105
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د .خالد هاشم محمد	106_119
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	120_135
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د علي غسان سامي	136_151
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	152_171
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	172_189
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	190_213

13	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	228_214
14	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	244_229
15	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	260_245
	مراجعة مقال م.د. سارة شكر احمد	أ _ د
	مراجعة مقال هدى عبد الحسين فياض ناصر	ذ_ ش

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية[▽]

The role of international non-governmental organizations in international relations

م.م. مروة علوان راضي *
Marwa alwan radhi

الملخص:

في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد تفسير العلاقات الدولية مقتصرًا على دور الدول بوصفها الفاعل الأساسي، بل برزت إلى الواجهة قوى أخرى، لاسيما المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمكنت عبر هياكلها وآليات عملها المتعددة من تنسيق المصالح وتلبية الحاجات المشتركة. وقد أفضى ذلك إلى خلق فرص مؤثرة وأنشطة متنامية على الصعيد العالمي، أسهمت في تفعيل قضايا دولية مستجدة مثل حماية حقوق الإنسان، قضايا البيئة والإغاثة، الصحة العامة، التحول الديمقراطي، وتمكين المجتمعات المهمشة وغيرها. وبذلك بات من الضروري أن تحتل هذه القضايا العابرة للحدود موقع الصدارة في قائمة الاهتمامات العالمية وتشكل محورًا رئيسًا في الأجندة الدولية. لم يعد الدور في الساحة الدولية حكرًا على الدولة وحدها، بل امتد ليشمل اهتمامات مختلف الفواعل غير الدولاتية، الأمر الذي استدعى بناء شراكات وتعاون إيجابي مع هذه الأطراف، وفي مقدمتها المنظمات الدولية غير الحكومية، التي أضحت تضطلع بمهمة التعبير عن الضمير الإنساني العالمي من خلال تدخلها في قضايا دولية وأخرى داخلية. وقد جاء ذلك مدعومًا بتنامي اتجاهات في حقل العلاقات الدولية ترى أن مفهوم السيادة المطلقة لم يعد مقبولًا، وأن تدخل المجتمع الدولي في بعض القضايا التي كانت تُعد سابقًا شأنًا داخليًا قد غدا في نظر كثيرين أمرًا ضروريًا وواجبًا. وقد أدى هذا التحول إلى بروز دور فاعل للمنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العالمية، لاسيما بعد أن أثبت النظام الدولي القائم على الدولة والمنظمات الحكومية وحدها عجزه عن مواجهة التحديات المستجدة.

الكلمات المفتاحية : المنظمات الدولية ، العلاقات الدولية ، منظمات غير حكومية

▽ تاريخ التقديم : 2025/7/18 تاريخ القبول: 2025/9/13 تاريخ النشر: 2025 /9/30

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية Marwa.alwan@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract

The age of the global transformations witnessed by the international system after the Cold War, the focus on the interpretation of international relations is no longer focused on the role of States. The functions of transnational networks, especially international non-governmental organizations, have been activated through various structures and processes that can coordinate interests and needs. It creates new opportunities and activities on the global level. It works to activate new global issues such as protecting human rights, environmental and relief issues, health, democratic transformation, empowering marginalized communities and other issues. These cross-border issues must take the lead The agenda of the Global Agenda, which is no longer limited to the State only, but extends to the concerns of various non-state actors, as it necessitates the creation of positive cooperation in partnership with various actors, especially international non-governmental organizations, which have committed themselves to express the international human conscience By intervening in international and domestic issues, supported by the emergence of trends in international relations that consider that the idea of absolute sovereignty of the state is no longer acceptable, but the intervention of the international community in some things that were in the past considered an internal matter that some consider necessary and obligatory, Payment of payment International non-governmental organizations to play an important role in world politics, especially after the failure of the international system based on the State and on intergovernmental organizations.

Keywords: **International organizations, international relations, non-governmental organizations.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

لقد أفضت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تحولات عميقة شملت مختلف المجالات والقضايا الدولية، وأعادت تشكيل طبيعة العلاقات بين الفواعل على الساحة العالمية، سواء من حيث أدوارها أو من حيث القيمة الممنوحة لمساهماتها في صنع القرار. وقد تزامن ذلك مع تراجع مكانة الدولة كفاعل مركزي في صياغة السياسات العامة، بفعل تنامي تأثير البيئة الدولية واتساع قدرتها على فرض أولوياتها ضمن أجندات الحكومات. ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى سياسات العولمة التي تجلت بوضوح في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أسهم صعود قوى العولمة واتساع نطاق قراراتها في تقليص سلطة الدولة وإضعاف قدرتها على الاضطلاع بوظائفها التقليدية بالصورة المألوفة. وقد أفضى هذا التحول إلى انتقال مركز الثقل من هيمنة الدولة على إدارة الشأن العام نحو تعزيز أدوار الفواعل غير الدولاتية في مواجهة التحديات العالمية المستجدة. وفي هذا السياق، برزت المنظمات الدولية غير الحكومية بوصفها شريكاً فاعلاً وغير دولتي ينافس الدور التقليدي للدولة باعتبارها وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية، مدركةً في الوقت ذاته قدرتها على انتزاع اعتراف المجتمع الدولي بفاعليتها ومكانتها.

أهمية البحث: تكتسب دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية كبيرة ، كونها اصبحت أحدى الفواعل البارزة في العلاقات الدولية, أو ما يطلق عليها المجتمع المدني العالمي, بحيث تزايد عدد هذه المنظمات واصبحت تنشط في مجالات عديدة , ومن ثم طورت هذه المنظمات من جهودها وذلك من خلال اهتمامها بالقضايا المطروحة على الساحة الدولية منها حقوق الانسان والبيئة ، التنمية ، بناء السلام ، وغيرها من القضايا.

هدف البحث: يهدف البحث الى كشف الاسباب التي أدت الى تنامي دور وتأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة والتي أصبحت تنشط على جميع المستويات ومختلف القضايا في العلاقات الدولية.

اشكالية البحث: على الرغم من التوسع الملحوظ في دور المنظمات غير الحكومية ضمن المشهد الدولي، يظل مدى تأثير هذه المنظمات في صنع القرار العالمي وفي توجيه السياسات الدولية محل غموض، لا سيما في مجالات التنمية وحقوق الإنسان وحل النزاعات. ويثير ذلك تساؤلات جوهرية بشأن قدرة هذه المنظمات على ممارسة تأثير فعلي في العلاقات الدولية، والتحديات التي تواجهها في التعامل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مع الدول والهيئات الدولية، فضلاً عن مدى فعاليتها كفاعلين غير حكوميين في تحقيق أهدافها ضمن إطار النظام الدولي المعقد والمتعدد المستويات. .

فرضية البحث: تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية من خلال التأثير على صنع السياسات الدولية والمساهمة في قضايا التنمية وحقوق الإنسان، لكن فعالية هذا الدور تتأثر بقدرة هذه المنظمات على الوصول إلى صناع القرار، ومدى دعم المجتمع الدولي لها، والتحديات القانونية والسياسية التي تواجهها .

الاطار المنهجي للبحث: لإثبات فرضية البحث، يجب اتباع خطوات البحث العلمي المعتمدة على توظيف مناهج البحث المناسبة، بما يتوافق مع طبيعة الموضوع. وفي هذا الإطار، تم اعتماد المنهج الوصفي–التحليلي، الذي يهدف إلى دراسة دور المنظمات غير الحكومية كفاعلين غير حكوميين في العلاقات الدولية، وتحليل مدى تأثيرها في صنع القرار الدولي، إضافة إلى تقييم مساهمتها في مجالات التنمية وحل النزاعات.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاث محاور رئيسة وهي :

اولاً : تطور دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية

ثانياً : اساليب عمل المنظمات الدولية غير الحكومية

ثالثاً: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الانسان

اولاً : تطور دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية

إنّ مفهوم العلاقات الدولية يعدّ من المفاهيم متعددة الدلالات. فقد عرّفه جون بورتون في كتابه الموسوم العلاقات الدولية: نظرية عامة الصادر عام 1965، "بأنّه العلم الذي يعنى بالملاحظة والتحليل والتنظير بغية التفسير والتنبؤ ". (Burton, 1965,15)

ولمدة طويلة استخدم مصطلح العلاقات الدولية للاشارة الى العلاقات بين الدول فقط ، إذ كان ينظر للتفاعلات الدولية على أنها محصلة علاقات بين دول أو بين حكومات فى المقام الأول ، أي علاقات رسمية وذات طابع عام , أما التفاعلات الأخرى العابرة للحدود والحواجز الجغرافية والسياسية، بين الأفراد والمجتمعات, فلم يتم الاهتمام لها فى البداية، وعدت ثانوية وغير مؤثرة ولا شك انها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم مساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلفة الطبيعة (منفست واريغون ، 2013 ، 568).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وحينما نتناول العلاقات الدولية فإن المقصود بها في الغالب هو العلاقات بين الدول، بوصفها الفاعل الرئيس في صنع القرارات المؤثرة في قضايا الحرب والسلام. فالحكومات تمتلك سلطة تنظيم شؤون التجارة والسفر واستثمار الموارد الطبيعية، إضافة إلى توظيف الأفكار السياسية وإدارة القضاء والجنسية والاتصالات، فضلاً عن الإشراف على القوات المسلحة وغيرها من القضايا المتصلة بالشأن الدولي. ومع ذلك، فإنّ العلاقات الدولية لا تقتصر على الدول وحدها، بل تعكس أيضاً شبكة واسعة من التفاعلات التي تشمل الأفراد، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الثقافية بمختلف أنشطتها. (توفيق،13،2010-14).

لقد تناولت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، كلٌ وفق مذهبه، مسألة مركزية المنظمات غير الحكومية ودورها في النظام الدولي. فبينما ترى النظرية الواقعية أن الدول الوطنية هي الفاعل الدولي الأول والمهيمن، وأن دور الفاعلين غير الدوليين هامشي ولا يمتلك القدرة على تغيير سلوك الدول، ذهب عدد من دارسي العلاقات الدولية إلى أن الواقعية لم تعد الإطار النظري الوحيد القادر على تفسير وفهم العلاقات الدولية. ويستند هؤلاء إلى أن مفاهيم الواقعية التقليدية، مثل الفوضى، وتوازن القوى، والاعتماد على الذات، ومركزية القوة والدولة، تعود إلى حقبة تاريخية مضت، فيما برزت في الوقت الحاضر مفاهيم جديدة تشمل الديمقراطية، والعولمة، والاعتماد المتبادل، والمؤسساتية، إلى جانب ظهور فواعل جدد ذوي نفوذ واضح في العلاقات الدولية، مما يعزز فرص التعاون والسلام على المستوى الدولي. وبناءً على ذلك، فقدت الواقعية قدرتها التفسيرية في هيكلة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، لتصبح اليوم في موقف دفاعي، كما أشار إلى ذلك جون فاسكويز في مقاله عام 1997 بعنوان "انتكاس النموذج الواقعي في مواجهة تطور برامج البحث" (Vasques, 1997, 899)

ونتيجةً للانتقادات الواسعة التي وُجّهت إلى نظرية النظام، برزت فكرة الحوكمة العالمية بوصفها إطاراً مكمّلاً يسعى إلى تفسير الدور المتنامي للفاعلين من غير الدول، خاصة في ظل الإخفاقات التي رافقت مفهوم الضبط الدولاتي القائم على احتكار الدولة لمسؤولية ضبط مختلف الأنساق الاجتماعية. وتُعرَّف الحوكمة العالمية بأنّها تشمل المؤسسات والأنظمة الرسمية (المتمثلة في الدول)، إلى جانب الترتيبات غير الرسمية لإدارة الشؤون الجماعية عبر شبكة متنوعة من الفاعلين. وبذلك، تقوم هذه المقاربة على نفي حصرية الدولة كفاعل وحيد في السياسة الدولية، مؤكدةً أهمية الأنشطة التي تمارسها الجهات غير الدولاتية. وعليه، ترى هذه الرؤية أنّ المؤسسات غير الدولاتية هي الأقدر على إحداث توازن في القوى بين الدول.(بن سعيد ، 2011، 122).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إذا كانت التصوّرات التقليدية للنظام الدولي قد انطلقت من افتراض **أنّ** الدولة هي الفاعل الرئيس ووحدة التحليل الأساسية في السياسة الدولية، وأنّ بقية الفاعلين مثل المنظمات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات لا بد أن يتحركوا ضمن الإطار الذي ترسمه العلاقات بين الدول؛ فإن الواقع الدولي المعاصر بات أكثر تعقيداً من مجرد تفاعلات بين الدول القومية وحكوماتها حول القضايا السياسية والأمنية. إذ يشارك اليوم إلى جانب الدول عدد متزايد من الفاعلين الآخرين كالمُنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الوحدات المؤثرة. ويُعدّ التفاعل القائم بين هذه الوحدات، وكذلك تفاعلها مع النظام الدولي في سياق زماني ومكاني محدد، أمراً ضرورياً لفهم طبيعة العلاقات الدولية. وعليه، فإن الاقتصار على دراسة سلوك الدولة أو الوحدات المتفاعلة فيما بينها لا يكفي بمفرده لتفسير ديناميات هذا النظام. (فرانكل ، 1984 ، 140).

لقد استثمر المجتمع المدني المحلي البيئة الدولية الجديدة لتطوير قدراته التنظيمية وتشكيل شبكات عابرة للقومية، إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية التي تحمل على عاتقها مهمة التعبير عن الضمير الإنساني العالمي من خلال التدخل في القضايا الدولية والداخلية. وقد دعم ذلك بروز اتجاهات في العلاقات الدولية ترى أن مفهوم السيادة المطلقة لم يعد مطلقًا، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض القضايا، التي كانت في الماضي تُعد شأنًا داخليًا، أمرًا مبررًا وضروريًا في بعض الحالات.

ومن ذلك، على سبيل المثال، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو التدخل في تسوية النزاعات، وغيرها من القضايا التي تتيح للمجتمع الدولي الرسمي وغير الرسمي ممارسة تدخلات إنسانية تتواصل من خلالها مع المجتمعات المدنية المحلية، حتى في حالات رفض الدولة لذلك (عبد العظيم ، 2003 ، 52-53).

ولهذا السبب، اعتبر بعض الباحثين أنّ الصعود المفاجئ واللافت للمنظمات غير الحكومية ما هو إلا استجابة متنامية لوعي عالمي متزايد بأهمية بناء مجتمع مدني عالمي ففي عالم يتسم بدرجات متصاعدة من التعقيد، يبرز مفهوم المواطنة الدولية بوصفه أحد الأهداف المركزية لهذا التوجه. ويستلزم ذلك إنشاء شبكة معقدة من التنظيمات والتجمعات التطوعية التي تتيح تعددية في الهويات والجامعات الاجتماعية، وتؤكد على قيم المشاركة والتعبير عن الرأي. وفي التحليل النهائي، تمثل هذه المنظمات صوتاً للجماعات المهمشة، وتُسهم في تمكين الأفراد، وتعزيز العدالة، والحد من مظاهر اللامساواة والقمع والعنف، أحياناً بفاعلية تفوق ما تقوم به الحكومات في هذا المجال. (سمك وعابدين ، 2002-75).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يمكن فصل ظاهرة العولمة عن انتشار وتوسع المنظمات غير الحكومية، وزيادة النشاط التطوعي والخيري عبر الحدود، حيث تحولت هذه المنظمات إلى قوة فاعلة على المستوى الدولي، تكاد تعادل الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية من حيث الموارد والخبرات. وقد اتسع نطاق نشاطها بشكل ملحوظ، إذ تقوم بإنتاج الأفكار الجديدة، وتقديم الخدمات، والدفاع عن القضايا، والتحرك في الرأي العام، وإجراء التحليلات القانونية والعلمية والفنية، وأحيانًا تحليل السياسات. كما تساهم هذه المنظمات في تشكيل المعايير المجتمعية، ومراقبة الالتزامات الوطنية والدولية وتطبيقها، وتغيير المؤسسات القائمة. ولم يقتصر تأثيرها على الحكومات الوطنية، بل امتد ليشمل الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما تعترف به الأمم المتحدة وتؤكده عبر الإقرار بدور المنظمات غير الحكومية في الشؤون العالمية. (منغست وأريغون ، 2013، 322).

يتضح مما سبق وجود تغير في تحديد أولويات الدولة في ظل تزايد دور المنظمات غير الحكومية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، التي أصبحت تفرض قيودًا على السياسات والعلاقات الداخلية للدولة. ويتسع نطاق تأثير هذه المنظمات مع تزايد التحديات العالمية، سواء كانت نزاعات دولية، أو اضطرابات داخلية، أو كوارث طبيعية، أو مشكلات صحية، ما يعكس اتساع دورها كفاعلين غير حكوميين مؤثرين في صياغة الاستجابات الدولية للقضايا المختلفة.

ثانياً : أساليب عمل المنظمات الدولية غير الحكومية

لكي تتمكن المنظمات الدولية غير الحكومية من أداء الأدوار المنوطة بها بكفاءة وفاعلية، فهي تلجأ إلى تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي توظفها ضمن مجالات اختصاصها المختلفة. ونظرًا لتعدد هذه السياسات وتشعبها، وتداخل أهدافها وتكاملها بحسب طبيعة كل منظمة ومجال عملها، سيخصص هذا المطلب لدراسة بعض الأساليب الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة، وهي :أسلوب التعاون، أسلوب الضغط، وأسلوب الرقابة، باعتبارها الركائز الأساسية التي ينهض عليها تأثير هذه المنظمات في العلاقات الدولية

1- اسلوب التعاون

إنّ جوهر التعاون الدولي يقوم على تحقيق المصلحة العامة المشتركة. وتمتاز المنظمات الدولية غير الحكومية بخصوصية تتمثل في ارتباطها بشبكة واسعة من التفاعلات والعلاقات، التي تمنحها قدرة أكبر على دعم أنشطتها عبر التعاون والتنسيق مع كيانات دولية أخرى. (Kuroda, 2003,242 .)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتظهر تقنية التعاون التي تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال :

أ- **التنسيق** : تنسق المنظمات الدولية غير الحكومية جهودها مع الحكومات لدفعها نحو الالتزام بتعهداتها، مثل تلك المتعلقة بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، والعمل جنبًا إلى جنب مع الدول في صياغة السياسات التي تحقق هذه الالتزامات. ومع ذلك، تظل القدرة النهائية لتطبيق هذه السياسات مرهونة بقرارات الحكومات نفسها، ويكمن التحدي الرئيس لهذه المنظمات في ضمان التزام الحكومات بتنفيذ العهود المقطوعة.[18]

ب- **التحالفات:** تتجلى **سياسة التعاون** التي تنتهجها المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تحالفها مع منظمات دولية تتقاطع معها في مجالات نشاطها، ولا سيما تعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. فقد أصبحت هذه المنظمات تمارس دورًا مهمًا وفاعلًا ضمن المنظومة الأممية، حيث تسهم في تعزيز البرامج والسياسات الدولية. ومن الأمثلة البارزة على هذا التعاون، تأسيس **التحالف الدولي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية**، الذي يضم نحو 2500 منظمة غير حكومية من 150 دولة حول العالم، ويعمل على الدعوة لإنشاء محكمة جنائية دولية عادلة، مما يعكس قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير الفعّال في تشكيل المؤسسات الدولية. (تحالف المحكمة الجنائية الدولية :) .

ج- **حظور المؤتمرات والدعوة لها:** لا يمكن إغفال الدور البارز للمنظمات غير الحكومية في المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة لمعالجة مختلف القضايا العالمية التي تواجه الإنسانية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشاركتها في المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، الذي انعقد في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا خلال المدة من 8 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2001، حيث شهد المؤتمر حضور أكثر من 3500منظمة غير حكومية وقد اضطلعت هذه المنظمات بدور نشط وفاعل، تمثّل في إدانتها للصهيونية وعدّها شكلاً من أشكال العنصرية. (بيبرس، 2001، 140).

2_ اسلوب الضغط

يعد الضغط دون ممارسة العنف سياسة جوهرية ضمنية وعلنية الاكثر رواجاً في أجندة المنظمات الدولية غير الحكومية وتشمل:

أ – تعبئة الرأي العام : يمثل الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، عاملاً محوريًا في نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ أصبح طرفًا فاعلًا ومؤثرًا في صياغة السياسة العالمية. فمعظم نشاطات هذه المنظمات واهتماماتها تنبع من اهتمامات الرأي العام، الذي يشكل وسيلة فعالة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومهمة للضغط السياسي والاجتماعي، تستثمره المنظمات غير الحكومية لتعزيز تأثيرها وتحقيق أهدافها ضمن النظام الدولي. (مخادمة ، 2008، 79).

ب – عمل اللوبيات: كجزء من أنشطتها التكاملية إلى جانب التصريحات المكتوبة والتدخلات الشفوية في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية، يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تكوين **لوبيات**—وهي جماعات أو منظمات يسعى أعضاؤها للتأثير على عملية صنع القرار في جهة معينة. وقد أصبحت هذه المنظمات تستخدم ما يُعرف بـ"الضغط في الظل" على الهيئات الحكومية والشخصيات السياسية الفاعلة، بحيث تتكامل هذه الجهود وتنسجم في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتعزيز تأثيرها في السياسات العامة على المستوى الدولي. (Robyns 2009, 5) .

ج – الحملات الدولية: عادةً ما تشارك في هذه الحملات الدولية تركيبة متعددة الفاعلين من المجتمع المدني، تتضمن منظمات غير حكومية متخصصة، وعددًا من الجمعيات والنقابات، فضلاً عن بعض السلطات المحلية، بهدف تحقيق أهداف محددة. وتقوم هذه المنظمات بانتقاء القضايا التي تعتبرها ذات أولوية لتكون محور حملاتها، وتعرضها على الرأي العام العالمي، وعلى الأفراد، والمنظمات الدولية، والحكومات، لتحويلها إلى قضايا سياسية تستلزم اتخاذ مواقف وتطوير سياسات للتعامل معها Robyns 2009,8)) .

3– اسلوب الرقابة

تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية وظيفة الرقابة كسياسة ملحّة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان أو قضايا الفساد أو الديون العامة للحكومات والقروض الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي, ويُفسَّر ذلك من خلال حضورها البارز في اجتماعات ومنتديات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح لها متابعة الجهود الدولية المبذولة في مجال مراقبة أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ويتحقق هذا الدور الرقابي أساساً عبر الصفة الاستشارية التي تحظى بها هذه المنظمات لدى هيئات الأمم المتحدة؛ إذ إنّ المنظمات الحاصلة على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي وحدها التي يُعتمد عليها للمشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان بصفة مراقب. (Ravignan , 2002,97).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي السياق ذاته، يتجلى جانب آخر من قوة المنظمات الدولية غير الحكومية وسلطتها الرقابية وتأثيرها في القرارات والمؤتمرات الدولية من خلال دورها في المفاوضات السياسية .فمن أجل إنجاح سياساتها الرقابية، تلجأ هذه المنظمات في كثير من الأحيان إلى لجان تقصّي الحقائق كآلية لمتابعة ممارسات الدول، ولا سيما في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد، والنزاعات، وغيرها. وتُعدّ هذه اللجان هيئات تحقيق ذات طبيعة مؤقتة، تُمنح تفويضاً رسمياً لمباشرة عملها، وتُسند إليها مهام محددة وصلاحيات واضحة، غالباً بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخر, .وتضطلع هذه اللجان بمهام دقيقة تشمل: وضع سجل شامل لمعطيات البيئة المعنية بالتقصي، وتقييم الآثار الإنسانية الناجمة عن التهديدات أو الانتهاكات التي تمس أمن الأفراد وحقوقهم. ويكمن تميزها في المصداقية التي تحظى بها تقاريرها على المستويين الوطني والدولي، بخلاف اللجان التي تنشئها بعض الدول، إذ كثيراً ما تُتَّهم تقارير الأخيرة بانعدام الشفافية وانحيازها لمصالح الحكومات، والتي غالباً ما تكون طرفاً في القضايا موضوع التحقيق.(زقاغ وخلالفة ، 276،2014).

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد أن تأثير المنظمات غير الحكومية يتميز بطابعه غير المباشر، إذ يقوم على مرحلتين أساسيتين: الأولى تنطوي على عمل غير حكومي محض، والثانية تتضمن التفاعل مع الجهات الفاعلة الحكومية. حيث تبدأ العملية بتعبئة الرأي العام الوطني والدولي حول القضايا المطروحة، بهدف اكتساب الوزن والنفوذ، ليتم الانتقال بعدها إلى المرحلة الثانية من خلال التفاوض مع الجهات الحكومية المسؤولة عن توقيع الاتفاقات الدولية والالتزام بها، بما يتيح لهذه المنظمات إدراج مقترحاتها وآرائها ضمن صياغة السياسات وتنفيذ الالتزامات الدولية.

ثالثاً: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الانسان

يُعَدُّ مجال حقوق الإنسان من أبرز الميادين وأكثرها ثراءً في عمل المنظمات غير الحكومية، إذ تُعتبر هذه المنظمات في جوهرها نتاجاً للرأي العام العالمي ووسيلة أساسية تعبّر من خلالها الشعوب عن تطلعاتها، وعن مدى التزام الأنظمة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تعدد قضايا حقوق الإنسان وتنوع موضوعاتها وإشكالياتها، فقد حرصت المنظمات الدولية غير الحكومية على أن تشمل أنشطتها وفعالياتها مختلف جوانب هذا المجال ومن أبرز إسهاماتها في هذا الصدد، نجاح مجموعة من المنظمات الدولية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

غير الحكومية المتخصصة بحقوق الإنسان في ممارسة الضغط على الوفود الحكومية، ولا سيما وفود الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، من أجل تعديل مشروع ميثاق الأمم المتحدة بحيث تُدرج حقوق الإنسان كأحد أهدافه الرئيسة، فضلاً عن النص بشكل صريح على لجان حقوق الإنسان ضمن بنوده، ولا سيما في المادة المعنية بذلك(68) من الميثاق التي تم بموجبها انشاء لجان لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها ، من بينها لجنة المنظمات غير الحكومية التي تدرس الطلبات المقدمة من هذه المنظمات من أجل الحصول على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاعدة 6 من قواعد اجراءات المجلس الاقتصادي ولجانه الوظيفية ، مستند المجلس الاقتصادي والاقتصادي رقم (4767), كما إن الادوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية تدفع بها حالياً إلى تحولات كبيرة ذات أبعاد عالمية جعلت منها إحدى القوى المؤثرة على المستوى الدولي في اتجاه ترسيخ وعولمة قضايا حقوق الانسان ، وتتعدد الادوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الانسان ومن اهم هذه الادوار هي :

1. دورها في مجال التثقيف بحقوق الانسان

تتمثل أبرز الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان في التثقيف والتوعية بهذه الحقوق، عبر نشر الثقافة العامة والتعريف بأهميتها على المستويين الوطني والدولي، مع التأكيد على الالتزام بمحتواها وتحذير من مخاطر انتهاكها والآثار المترتبة على ذلك. ويتم ذلك من خلال إقامة الدورات التعليمية، الندوات العلمية، والمؤتمرات الدولية التخصصية، بالإضافة إلى إعداد المدربين والنشطاء والمتخصصين في ميادين الثقافة العامة المرتبطة بحقوق الإنسان، وزجهم في الميادين العملية للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم, كما تسهم هذه المنظمات في إصدار الكراسات التدريبية، المطبوعات، الملصقات، والنشرات التي تدعم العملية التعليمية وترسّخ الوعي العالمي بحقوق الإنسان. وتشمل أنشطتها أيضاً العمل على إقناع الدول بإدراج مفردات حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية للمراحل الدراسية المختلفة، لضمان ترسيخ هذه القيم منذ المراحل المبكرة للتعليم. (محمد ، 2013 ، 110).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. دورها في تشريع القوانين الخاصة بحقوق الانسان

لقد كان تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان حافلاً بالإنجازات، حيث ساهمت في تقديم اقتراحات لمجموعة من القوانين الدولية، استجابةً للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية والتحديات المختلفة التي فرضتها. ولعبت هذه المنظمات دوراً بارزاً في صياغة الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، من خلال المشاركة في الإعداد القانوني لنصوص القوانين أو المساعدة في صياغتها، فضلاً عن الضغط على الجهات المعنية لضمان التطبيق السليم لهذه الوثائق, ومن أبرز إسهاماتها، مشاركتها في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، إذ عملت كهيئات استشارية للوفود المختلفة، ووفّرتها بالعديد من الآراء والمقترحات، شفوية ومكتوبة. وشملت المشاركة مؤسسات نقابية ودينية ونسائية وبرلمانية، ما أسفر عن آثار واضحة في صياغة نصوص تضمن **حرية** العقيدة، وحرية الاجتماع، وحق اللجوء، والحقوق الاجتماعية، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الأقليات والأجانب، وغيرها من الحقوق الأساسية. (كوري ، 1989 ، 61) .

3. دورها في حماية حقوق الانسان

تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية دورها في حماية حقوق الإنسان من خلال عدة آليات، تهدف بعضها إلى بدء تطبيق حقوق معينة أو دعم جهود تنفيذها، وتقديم العون والمساعدات والخبرات والكفاءات الفنية في هذا المجال, ومن أبرز هذه الآليات تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى الأمم المتحدة والمطالبة بتدخلها، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1503د 48 الصادر بتاريخ 1970/5/27، الذي منح هذه المنظمات الحق في تقديم شكاوى نيابة عن الأفراد والجماعات والمنظمات الأخرى ضد الدول التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان, وتُرسل الشكاوى بشكل سري إلى قسم حقوق الإنسان، الذي يزوّد الدولة المعنية بصورة من الشكوى مع إغفال اسم الشاكي. وتتمتع الدولة بحرية الرد أو عدم الرد على هذه الشكاوى. وفي هذا الإطار، تتلقى المنظمات الدولية غير الحكومية عددًا هائلاً من الالتماسات من الأفراد والمنظمات التي تشير إلى خروقات حقوق الإنسان، وتطالب بالتدخل لضمان حماية الحقوق الأساسية. (محمد ، 2013، 65).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومن جانب آخر، ونتيجة للإدراك المتزايد بأن العولمة الاقتصادية قد وسعت آفاق سلطة الشركات متعددة الجنسيات، أصبح من الضروري ضمان إدراج هذه الشركات، إلى جانب الفاعلين الآخرين، ضمن إطار القواعد الدولية لحقوق الإنسان. وقد تُرجمت هذه الجهود إلى خطوات ملموسة في عام 2003، حين اعتمدت معايير الأمم المتحدة المتعلقة بمسؤوليات الشركات وغيرها من المؤسسات التجارية في مجال حقوق الإنسان من قبل اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وشملت هذه المعايير محاور عدة، منها: عدم التمييز، حماية المدنيين وقوانين الحرب، حقوق العمال، حقوق السكان الأصليين، استخدام قوات الأمن، حماية المستهلك، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، ومكافحة الفساد (الربضي ، 2009، 117-126). توجد مجالات رئيسة عديدة لتأثير الشركات تشكّل محور تركيز حملات المنظمات الدولية غير الحكومية، ومن أبرزها ما يتعلق بـ حقوق العمال ففي هذا الإطار، نشطت المنظمات التنموية مثل أوكسفام، بينما ركزت بعض المنظمات الأخرى على قضايا محددة ضمن نطاق اختصاصها، كتركيز صندوق إنقاذ الطفولة على قضية عمالة الأطفال كما تتصل هذه الجهود بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يخص أعمال قوات الأمن وحقوق السكان الأصليين .ففي كثير من الحالات، وجدت شركات التعدين والنفط نفسها في صراع مع جماعات السكان الأصليين أثناء استحداث مصادر جديدة للموارد الطبيعية في البلدان النامية. ورغم ذلك، لجأت العديد من الحكومات الوطنية، من منطلق زيادة الصادرات والإيرادات الضريبية، إلى قمع المعارضة المحلية، ما أدى أحياناً إلى تورط بعض الشركات ضمنياً في انتهاكات حقوق السكان الأصليين وقد أثارت منظمات دولية غير حكومية مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية تساؤلات بشأن أثر الشركات العابرة للحدود على حقوق الإنسان. واستجابت بعض الشركات لهذه الضغوط من خلال مبادرات مثل المبادرة العالمية للتعدين، فضلاً عن الضغط الذي أدى إلى إصدار البيت الأبيض مدونة الملابس التي أدانت ورش السخرة في البلدان النامية، وكذلك اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تحريم الرشوة التجارية الأجنبية. وقد قامت العديد من الشركات بوضع مدونات لقواعد السلوك لتغيير ممارساتها. (الربضي ، 2009، 91) .

وفي الختام، لا بد من التأكيد على أن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف المجالات يجب أن يكون صادقًا ومخلصًا، متجسدًا في المبادئ الأساسية التي تميز هذه المنظمات، من استقلالية ونزاهة وعدم ازدواجية. فالتزام هذه المبادئ يعد شرطًا ضروريًا لتحقيق أهدافها المعلنة، دون الانحراف وراء

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أهداف خفية أو مصالح مستترة. إذ إن غياب الصدق والشفافية يؤدي إلى إضعاف دور هذه المنظمات، نتيجة فقدان الثقة فيها والنظر إليها كمجرد مجموعات ضغط سياسية تهدف إلى خدمة مصالح دول أو جهات معينة، وليس خدمة القضايا الإنسانية أو العامة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المنظمات يكتنف نشاطها اليوم العديد من الشكوك بشأن أهدافها وأساليب عملها، حيث قد تتصرف بشكل متباين تجاه قضايا مختلفة، بما يخالف المبادئ المطلوبة، دون مراعاة الحياد والنزاهة، وهو ما يعد ضروريًا في التعامل مع المسائل التي تدخل ضمن اختصاصها، نظراً لطبيعة هذه القضايا التي تتطلب قدرًا كبيرًا من الحياد والالتزام بالمبادئ الدولية بعيدًا عن التيارات والمصالح السياسية..

الخاتمة :

في الختام، يتضح أن المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت لاعبًا أساسيًا ومؤثرًا في صياغة السياسات الدولية والعلاقات بين الدول، حيث تسهم في سد الفجوات التي قد تعجز الحكومات عن معالجتها، سواء في المجالات الإنسانية أو التنموية أو الحقوقية. وقد برهنت هذه المنظمات على قدرتها في تعزيز التعاون الدولي، ودعم الحوار بين الأطراف المختلفة، والمساهمة في بناء بيئات سياسية مستقرة وآمنة. ورغم التحديات التي تواجهها، بما في ذلك التمويل، والتأثير السياسي، والقيود القانونية، يظل دورها في نمو مستمر مع تعقيد المشهد الدولي. ومن هذا المنطلق، تصبح دراسة وتحليل أنشطة هذه المنظمات ضرورة لفهم ديناميات العلاقات الدولية الحديثة، وتحديد سبل تعزيز التعاون بين الفاعلين الدوليين لتحقيق أهداف مشتركة تعزز السلام، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. كما تبرز الحاجة إلى تقييم أثر هذه المنظمات بانتظام، وتطوير آليات عملها وسياساتها لتعظيم فعاليتها، وضمان التزامها بالمبادئ الأساسية للنزاهة والاستقلالية، بما يعزز ثقة المجتمع الدولي بها ويدعم استدامة تأثيرها الإيجابي في المشهد الدولي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

References:

1- توفيق، سعد حقي . 2010. ميزادئ العلاقات الدولية . ط 5 . دار وائل . الاردن .

2- عبد العظيم ، زينب ."الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة" ، في نجوى سمك والسيد صدقي عابدين ، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية, مركز الدراسات الآسيوية / جامعة القاهرة, 2003, ص ص 52-53.

3- نجوى سمك و السيد صدقي عابدين ، 2002 . دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، الخبرتان المصرية واليابانية . مركز الدراسات الأسيوية . القاهرة .

4- محمد ، محمد جاسم . 2013 . دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان . دار الجامعة الجديدة . الاسكندرية .

5- عمر ، عماد . 2000. سؤال حول حقوق الانسان . ط1 . مطبعة السنابل . عمان .

6- الربضي ، سلام . 2009. المقاربات والمتغيرات العالمية عصر الدولة وعصر السوق . دار المنهل الجديد . بيروت .

7- كوري ، وليم . 1989. المنظمات غير الحكومية" خمسون عام من مناصرة حقوق الانسان ، نيويورك ._

8- منفست ، كارين أ و اريغون ، ايفان م . 2013. مبادىء العلاقات الدولية ، ترجمة حسام الدين خضور ، دار الفرقد ، دمشق .

9- فرانكل ، جوزيف. 1984 . العلاقات الدولية . ط2 . ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي . مطبوعات تهامة . جدة.

10- بن سعيد ، مراد . (2011). "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية" . المجلة الجزائرية .الجزائر . العدد الاول .

11- بيبرس ، سامية . اكتوبر (2001) . "العرب ومؤتمر ديربان: دور بارز للمنظمات غير الحكومية" . مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الاهرام . القاهرة ، العدد (146) ، اكتوبر.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

12- مخادمة ، محمد علي . (2008) . "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الاعداد لقواعد القانون الدولي لحقوق الانسان" . مؤتة للبحوث والدراسات . سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية . الاردن . المجلد (23) . العدد(4) .

13- عادل زقاغ و هاجر خلالفة . حزيران (2004) . "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية غي حوكمة عمليات بناء السلام" . مجلة دفاتر السياسة والقانون . عمان . العدد (11) .

14- Burton, John . (1965) . International Relations : Ageneral Theory .Cambridge University Pres . UK .

15- Kuroda , Kaori .(2003) . Japan-based non-governmental organizations in pursuit of Human Security. Japan Forum. Routledge.

16- de Ravignan , Antoine. (2002) . ONG. “Naissance d'un Contre- Pouvoir”, Alternatives Internationales. Novembrer .

17- Vasquez , John.(1997) . “The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs ; An Appraisal of Neo traditional Research on Waltz’s Balancing Proposition,” American Political Science Review. Vol. 91. No.

18- Alain Robyns and Veronique de Geoffroy . (2009) . Influence des ONG Internationales sur Les politiques . Etude Aide et Action . N6,Septembre.

19- القاعدة (6) من قواعد اجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الوظيفية ، مستند المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (4767).

20- خالد جميل عبد الوهاب ، التحولات في بنية النظام الدولي واثرها على السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية /جامعة الازهر ، غزة.

21- تحالف المحكمة الجنائية الدولية: نقلاً عن موقع:

http://www.iccnow.org/documents/CICCHighLevelParticipation_ar.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0